

# CedarWatch

## Human Rights for Lebanon

London office : 12 Greyhound Road, London, W6 8NX Tel: 007710 160 269

يشكل تصريح رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري أمام الصرح البطيريركي في بركي بخصوص المعتقلين في السجون السورية، أعترافا نهائيا من السلطة اللبنانية بقضية المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية، مما يعني ان تتحمل هذه السلطة مسؤولية العمل على حل هذه القضية ووضع حد لكل عمليات الخطف والاختفاء القسري التي تنفذها الاجهزة السورية في لبنان في شكل مخالف لكل المعايير القانونية والدستورية وأحكام معاهدات حقوق الانسان وملحقاتها التي وقع عليها لبنان، وخصوصا معاهدة جنيف التي تنظم وضع المدنيين في المناطق الخاضعة للاحتلال العسكري.

أننا أذ نشكر الرئيس نبيه بري على موقفه الشجاع والجريء في طرح المشكلة وخصوصا لجهة الاعلان عن النية في العمل الجدي لتسليم لوائح بأسمائهم الى غبطة البطيريرك الماروني يهمننا ان نوضح لدولة الرئيس المعلومات الآتية :

أولا: ان عدد المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية لا يقدر بالعشرات بل بالمئات وكل كلام عدا ذلك يعني التخلي عن المئات من المعتقلين اللبنانيين وتركهم لمصير أسود، ان اللائحة الموجودة لدى لجنة الامل، ومنظمة "سوليدا" في بيروت توضح وجود حوالي ٢٢٠ معتقلا، ام اللائحة الموجودة لدى منظمة العفو الدولية فتشير الى حوالي ١٥٠ معتقلا، وكذلك اللائحة الموجودة لدى "هيومان رايتس واتش".  
ثانيا: على لائحة المعتقلين مجموعة أساسية لا بد من الافراج عنها او الكشف عن مصيرها وفي مقدمهم : بطرس خوند، الذي تؤكد المعلومات المتوافرة لدينا ومن المفرج عنهم من السجون السورية وجوده في فرع التحقيق ٦٠١، الراهبين الانطونيين شرفان وابو خليل، الموسيقيون زياد وكرم مرقس، وأيلي أبو ناضر، الرقيب المغوار ناجي حرب، وكل الجنود والضباط الذين أعتقلوا في ١٣ تشرين الاول ١٩٩٠.  
ثالثا: أسنادا للبند الثاني، تؤكد معلومات عدة متوافرة، ان ادارة السجون السورية نقلت مجموعات من المعتقلين اللبنانيين يفوق عددهم المئة في سجون صيدنايا، تدمر، وعدرا الى مقر قيادة فرع التحقيق العسكري في دمشق بعد صدور قرار الرئيس السوري بالافراج عن السجناء السياسيين منذ أسبوعين، في خطوة ربما كان الهدف منها نقل عدد من المعتقلين اللبنانيين الى بيروت والافراج عنهم لكن ذلك لم يتحقق حتى الساعة !

أننا ندعو الرئيس نبيه بري الى أستقبال لجنة أهالي المعتقلين في السجون السورية ليطلع منهم على التفاصيل الكاملة لهذه المأساة، تمهيدا للتعامل مع هذه القضية بمستوى عال من المسؤولية وذلك منعاً لأحتمال ارتكاب أي خطأ في هذه المسألة البالغة الدقة والتي تعتبر في نظر المجتمع الدولي ومنظمات حقوق الانسان جريمة ضد الانسانية لا يمكن التغاضي عنها.